

حاملو الدكتوراه الفرنسية مصرّون على انتزاع مكاسبهم



للحق، وانتقاداً لحياة المضربين عن الطعام من مخاطر أضحت وشيكة الحدوث.

■ محمد بلحاج

نظمت مجموعة من الفعاليات السياسية والنقابية والحقوقية وقفة احتجاجية أمام البرلمان مساء أول من أمس للتأكيد بسياسة اللامبالاة التي تواجه بها الحكومة ملف الأساتيد الباحثين حاملي الدكتوراه الفرنسية.

صرح عبد القادر أزرّيع عن اللجنة الوطنية للتضامن مع الأساتيد حاملي الدكتوراه الفرنسية أن الوقفة التي دعوا إليها تأتي في إطار البرنامج النضالي الذي سطرته اللجنة الوطنية تضامنا مع هذه الفئة من الأساتيد الباحثين، من أجل حمل الحكومة على استئناف الحوار والتفاوض حول الملف المطالب لهذه الفئة الذي طال أمده، وتجاوز أكثر من 25 سنة، خاصة أن نقط الخلاف العالقة في هذا الملف لم تعد تتجاوز المباراة، مبرزا أن اللجنة لديها مقترحات عملية لهذه العقبة.

محاسن محمد المنسق والناطق الرسمي باسم الجمعية المغربية للأساتيد الباحثين خريجي الجامعات الفرنسية أكد في تصريح للجريدة أن الوقفة هي من أجل الدفاع عن الحق في احترام الوظيفة العمومية، خاصة فيما يتعلق بضرورة البث في معادلة الشواهد قبل ولوج إطارات الوظيفة العمومية، وأضاف أنها وقفة من أجل القانون دفعا للحكومة لاحترامه بتطبيق مقتضيات نظام 1975 على الأساتيد حاملي الدكتوراه الفرنسية الذين عينوا بموجب، في خرق لمسطرة التوظيف دون البث في معادلة شهاداتهم.

واعتبر الوقفة كذلك أنها من أجل كرامة الأستاذ الذي لا يمكنه أن يؤدي مهامه على الوجه الأنسب في ظل الغبن والظلم الذين يحيى فيهم يوميا، ومن ثم فإن المطلب الرئيسي هو إحقاق حقوق الأستاذ المتمثلة أساسا في تسميته في إطار أستاذ التعليم العالي بعد أربع سنوات من التوظيف بصورة مباشرة ودون شرط المباراة الذي تصر عليه الوزارة دون حق، مضيفا أن الوقفة هي أيضا من أجل أن يعلم الرأي العام مدى المرونة التي أبان عنها الأساتيد حاملو الدكتوراه الفرنسية المضربين عن الطعام منذ 71 يوم (إلى حدود يوم الأربعاء) في تعاملهم مع مقترح الوزارة الذي كان سببا للدخول في هذا الإضراب المفتوح.

وأعرب محاسن محمد عن أمله في أن تستجيب الحكومة لمقترح لجنة الدعم التي تحاول أن تجد الصيغة الأنسب التي تمكن الطرفين المعنيين أي الوزارة والأساتيد الباحثين من تجاوز هذه النقطة العالقة بما يضمن للمعنيين حقوقهم ويجنب الوزارة الإكراهات التي تدعيها، وكذا عن أمله في أن يتدخل الوزير الأول لإنهاء هذه الأزمة إحقاقا